

## خلال اللقاء التشاوري الأول لمدراء عموم الشؤون المالية ومدراء الحسابات في الأجهزة الحكومية

# زام: الاصلاحات الاقتصادية ضرورة وطنية فرضتها الظروف الاقتصادية القائمة



عقد بصنعاء أمس اللقاء التشاوري الأول لمدراء عموم الشؤون المالية ومدراء الحسابات بمختلف الوحدات والأجهزة الحكومية بأمانة العاصمة وحفاظة صنعاء.

ناقش اللقاء مهام ممثلي وزارة المالية في الأجهزة الحكومية والصعوبات التي تواجه سير العمل ووضع الآليات المناسبة لتجاوزها وتحسين وتطوير مستوى الأداء. وفي افتتاح اللقاء أكد وزير المالية الدكتور محمد منصور زمام أن مدراء عموم الشؤون المالية ومدراء الحسابات في مختلف الوحدات الحكومية هم المعنيون بتسيير أعمال الجهات التي يعملون فيها حسب القوانين النافذة والموازنات المعتمدة.

وأشار إلى أهمية مراجعة أعمال ممثلي وزارة المالية في مختلف الجهات بما يكفل عدم إعاقة مهام تلك الجهات بحسب اللوائح والقوانين والموازنات المقررة. وقال الدكتور زمام : إننا على مشارف نظام سياسي جديد يصاغ له دستور جديد وهو ما يتطلب منا الإعداد والتهيئة الجيدة للنظام الفيدرالي وعدم الانتظار له مع مراعاة أن المركزية المالية هي من أهم الإشكاليات القائمة" .. مشدداً على أهمية اصطلاح ممثلي الوزارة بمهامهم والتعامل مع مختلف المعاملات المالية بحسب وطني عال ويجسد المهام المناطة بوزارة المالية المعنية بإدارة المال العام في البلاد.

وأضاف " إن وزارة المالية هي بيت مال المسلمين وتتحمل مهام كبيرة في الأوضاع الطبيعية وتتضاعف تلك المهام في الأوضاع

غير الطبيعية كما هو الحال اليوم والذي يشهد ارتفاعاً في الالتزامات وانخفاضاً في الموارد الأمر الذي يلزم الوزارة باتخاذ الآليات المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع غير الطبيعية " .. مؤكداً أن العمل في الجانب المالي لا يقبل الوساطات سواء في التعيينات أو اعتماد الموازنات أو غيرها وأنه لا مكان للجزبية في وزارة المالية فالوطن هو حزب الجميع الذي ينبغي ان يكون التعامل على أساسه مع كل الجهات وبمنظار واحد وهو مبدأ الكفاءة.

وتطرق وزير المالية إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تم اتخاذها مؤخراً .. مؤكداً أنها إصلاحات حكومية تم اتخاذها بموافقة جميع أعضاء مجلس الوزراء كونها ضرورة وطنية ملحة فرضتها الظروف الاقتصادية القائمة ... مبيناً أن الحكومة تتعامل مع تلك الإصلاحات بجديّة كاملة .

وشدد على ضرورة التركيز في تصفية المشاكل المالية السابقة .. مبيناً أنه يتولى مراجعة ملفي الكهرباء والإنتاج النفطي .. مشيراً إلى أن هناك تجاوباً وتعاوناً متصفاً ومسئولاً من قبل نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء فيما يتعلق بإيجاد آلية واضحة وشفافة لدعم الكهرباء ومراقبة استهلاك الوقود المخصص للطاقة.

وقال زمام " إن ملف القطاع الكهربائي من أهم الملفات التي تتحمل خزينة الدولة مليارات الريالات، وتبلغ تقديرات ما يتم دفعه لدعم الطاقة سنوياً نحو 263 مليار ريال وهي مبالغ كبيرة ينبغي مراجعتها ومدى جدواها وسبل تقليصها لدعم خزينة الدولة" .

ولفت إلى أن التعامل مع الإصلاحات الاقتصادية من جانب سياسي لم يعد مقبولاً وأن الوزارة ستعامل في الوقت الحاضر مع هذا الجانب من خلال منظور

اقتصادي يخدم عملية التنمية الوطنية مع الاعتماد كلياً وبشكل جدي على المؤشرات الاقتصادية كونها تراكمات لاختلالات اقتصادية ماضية.

وقال الدكتور محمد منصور زمام " إن من ضمن الإصلاحات ذات الأهمية هي تلك المتعلقة بالباب الأول الأجور والمرتبات حيث كان يعتمد في هذا الباب سنوياً قرابة 977 مليار ريال وقد تعدى هذا الاعتماد حالياً التريليون و 120 مليار ريال وهو ما يشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة فضلا عن انها نسبة تفوق بكثير نسبة الإيرادات الذاتية العامة للدولة وقد كانت وزارة المالية سابقاً تتلقى الكشوفات المالية الخاصة بالإنتاج النفطي وهذه الآلية ستتغير حيث ستتولى وزارة المالية لأول مرة المشاركة في مراقبة الإنتاج النفطي".

وأكد أن الإصلاح في جانب الباب الأول

يعتمد بشكل أساسي على ممثلي وزارتي الخدمة المدنية والمالية في مختلف الجهات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية تبدأ من الإدارات العامة للشؤون المالية وقوة إجراءات مدراء عموم الشؤون المالية هي التي تعزز من قوة إجراءات وزارة المالية .. لافتاً إلى أن أي مؤسسة عمسكية أو أمنية أو مدنية لم تلتزم بنظام البصمة والصورة سيتم تجميد صرف مستحقاتها المتعلقة بالباب الأول في السنة المالية القادمة .

موضحاً أن هناك فكرة يجري دراستها حالياً تتمثل في إنشاء غرفة عمليات مشتركة من وزارتي المالية والخدمة المدنية المشتركة وإن مدراء عموم الشؤون المالية في الجهات التي تتأخر عن رفع الحسابات الختامية أو متطلبات الموازنة العامة المستقبلية هم وحدهم من سيتلقون اللوم وسيحاسبون عليه والوزارة لن تتهاون مع المقصرين وإنما كانوا.

فيما أكد نائب وزير المالية حسام الشرجي ووكيل الوزارة لقطاع التنظيم وحسابات الحكومة جمال المالكي ضرورة الالتزام بالنظام واللوائح والقوانين النافذة وعدم السماح بأي مخالفة مالية. وأشاد بدور ممثلي وزارة المالية في تسيير المهام المالية لمختلف الجهات وتعاطف ذلك الدور مستقبلاً خاصة في ظل النظام الفيدرالي.

## تواصل الحملة التوعوية الإرشادية للقوات

### المسلحة بمختلف الوحدات العسكرية

صنعاء/ سبأ

تواصلت فعاليات الحملة التوعوية والإرشادية الشاملة للقوات المسلحة التي تنظمها دائرة التوجيه المعنوي بالتعاون مع وزارة الأوقاف والإرشاد وبمشاركة عدد من مشائخ بعثة الأزهر الشريف، الهادفة إلى تنمية ورفع مستوى الوعي لدى منتسبي المؤسسة العسكرية بعظمة الدور الوطني المنوط بهم تجاه الوطن خلال المرحلة الراهنة في حفظ الأمن والاستقرار وتهيئة المناخات الملائمة لإنجاز مشروع التطوير والتنمية والنهوض الحضاري الشامل.

وفي الحملة التي نفذت أمس فعالياتتها في دوائر مجمع الدفاع بالعرضي أكد نائب رئيس لجنة توحيد الخطاب الديني رئيس الشعبة الدينية بدائرة التوجيه المعنوي أهمية تنفيذ مثل هذه الحملات التوعوية والإرشادية الهادفة إلى الوعي والإدراك بطبيعة المرحلة الراهنة التي يمر بها الوطن. وشدد على ضرورة الجاهزية والاستعداد لمنتسبي القوات المسلحة وما يتطلبه من يقظة عالية لانجاح المهام والواجبات المنوطة بهم تجاه حفظ الأمن والاستقرار والتصدي للأعمال الإرهابية الجبانة وإفشال مخططات ومحاولات شرار الضلال والنمر الهادفة إلى إقلاق السكينة العامة والسلم الاجتماعي في الوطن وبين أوساط الشعب.

كما أقيمت عدد من الكلمات شددت في مجملها على ضرورة استمرار الحرب على الإرهاب وتوسيع الحملات العسكرية والأمنية في ملاحقة ومطاردة شرارهم المأجورة والضالة حتى يتم القضاء البرم والكامل على أفة الارهاب وتطهير كل شبر من ارض الوطن من دنس ورجس تلك العصابات الاجرامية المارقة التي تسعى لان تعيث في الارض الفساد. وأوضحت المحاضرات أن الدين الإسلامي الحنيف قد حذر من أولئك المارقين الذين يقفون على أبواب جهنم ويقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الباطل والضلال يستنبحون الدماء وإزهاق الأرواح البريئة وإخافة السبيل وترويع الأمنين.

ولفت المحاضرون إلى أن أبناء المؤسسة العسكرية يعدون في رباط دائم في سبيل الله حيث يؤدون واجب حماية سيادة الوطن وحفظ أمنه واستقراره وسلم أبنائه وهم بذلك يخالون الأجر والثواب العظيم من الله سبحانه وتعالى .. مشيرين إلى أن الجرائم الإرهابية التي يقوم بها الإرهابيون تكشف أن الدين الإسلامي بريء منهم ومن جرائمهم العدوانية التي لا تعرفها الأديان السماوية ولا القوانين الوضعية ولا الأعراف والقيم والمبادئ الإنسانية.

## وكيل وزارة الداخلية يتفقد جرحى الأمن في مستشفى الشرطة

مقارعة الإرهاب ومباغثة العناصر الإرهابية في أوكارهم حتى إثنائهم عن جرائمهم البشعة وأفكارهم المتطرفة والمخرقة.

رافقه خلال الزيارة مدير عام الشؤون المالية والإدارية بالوزارة العميد محمد مارش ومدير عام الخدمات الطبية العميد محسن الظاهري ومدير عمليات شرطة الدوريات وأمن الطرق العقيد محمود عبدالرزاق ونائب مدير عام توجيه المعنوي والعلاقات بالوزارة العقيد محمد حزام.

ووجه قيادة المستشفى بتقديم الرعاية الطبية لهم ، وقدم للمصابين مساعدات مالية وجه بها وزير الداخلية بواقع 200 ألف ريال لكل مصاب، متمنياً لهم الشفاء العاجل والرحمة والغفران للشهداء من زملائهم.

وأشاد وكيل وزارة الداخلية بجهود أبطال الأمن والقوات المسلحة وتضحياتهم في سبيل تعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة والإرهاب، مؤكداً أن المؤسسة الأمنية والعسكرية ستواصل جهودها في

صنعاء/ سبأ  
زار وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون العمليات اللواء صالح عبدالحيب أمس، مستشفى الشرطة النموذجي بصنعاء للاطلاع على صحة مصابي قوات الأمن الخاصة وشرطة الدوريات وأمن الطرق، الذين أصيبوا خلال تصديهم وإحباطهم لعملية مباغثة للعناصر الإرهابية بشوارع السنتين بمدينة المكلا محافظة حضرموت يوم الخميس الماضي. حيث أطمأن اللواء عبدالحيب ، على الوضع الصحي للمصابين ،

مرتبطة بأنشطة جديدة ومختلفة واسعة الانتشار.

كما التقيت كلمة عن المشاركين في الحملة من قبل يوسف محمد البعداني أكدت أهمية الفعالية في التعريف بمفهوم الفيدرالية بين أوساط المجتمع على إعتبار أن الفيدرالية هي أحد أهم مخرجات الحوار الوطني الشامل والذي مثل المخرج الوحيد للوطن من أزمتته الراهنة .

يشار إلى أن سير الحملة في يومها الأول بدأ من منطقة باب اليمن مروراً بجسر الصداقة بمنطقة التحرير ثم جولة سبأ إنتهاء بمنطقة الحصبة.

في أمانة العاصمة صنعاء ، بحيث سيتم إستهداف أكبر فئة من المتواجدين في الشوارع والمارة وأصحاب المحلات وسائقي السيارات وأيضاً المتواجدين في أماكن التجمعات وغيرهم على خط السير، فضلاً عن المستهدفين غير المباشرين وهم أهالي المشاركين وأصدقائهم والمتابعون إعلامياً للفعالية والتي ستعطي الحوار الوطني الشامل .

ونوه بأن المحور الأساسي لفكرة المشروع ترتكز على مبدأ الحشد الشعبي بوسائل غير تقليدية وبأساليب تحفيزية وشبابية تكون مرتبطة وجدانياً بالناس وبفرحهم وبهجتهم ومحاوله جعل فكرة التوعية والمشاركة

أمانة العاصمة في بناء شكل الدولة .

وفي حفل التدشين أكد المدير التنفيذي مؤسسة بادر للتنمية وليد الحاج أهمية التوعية بإشراك المجتمع في عملية الاستفتاء على شكل الدولة وتعزيز الوعي المجتمعي حول مفاهيم بناء الدولة اليمنية الحديثة.. داعياً الجميع الى التعاون لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل .

وأوضح الحاج أن فكرة المشروع تتمثل في تنظيم حملة توعوية مجتمعية للتعريف بالفيدرالية والتوعية حول الأقاليم عبر خمسين شاب دراج من الفئة العمرية 18 - 30 سنة كمتكثفين في أوساط الشارع اليمني

صنعاء/ سبأ

دشنت أمس بأمانة العاصمة حملة توعوية مجتمعية للتعريف بالفيدرالية والتوعية حول الأقاليم تحت شعار " دراجين من أجل الوطن" تنظمها مؤسسة بادر للتنمية بالتعاون مع الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

تهدف الحملة التي تستمر ستة أيام بمشاركة خمسين دراجاً رياضياً من الإتحاد العام لرياضة الدراجات الهوائية.. إلى رفع الوعي المجتمعي حول الفيدرالية ومفهوم الأقاليم وشكل الدولة وتعزيز المساهمة الشعبية الإيجابية بين كافة فئات المجتمع في